

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521

University of Kirkuk Journal For
Administrative and Economic Science



Arif Ibrahim Mahdi. Installment Purchase Between Economic Need and Consumer Prudence from an Islamic Economic Perspective: An Analytical Study on a Sample of Citizens in Sulaymaniyah Governorate. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (1):351-362.

Installment Purchase Between Economic Need and Consumer Prudence from an Islamic Economic Perspective: An Analytical Study on a Sample of Citizens in Sulaymaniyah Governorate

Ibrahim Mahdi Arif¹

¹ Oil, gas and energy management Department, College of Business Administration and Economics, Charmo University, Sulaymaniyah, Iraq

Ibrahim.arif@chu.edu.iq¹

Abstract: This study examines installment purchasing as a common economic method for meeting individual and societal needs, focusing on its compliance with Islamic principles and its economic and social impacts. It analyzes this purchasing model from an Islamic economic perspective, highlighting its role in improving living standards by easing financial burdens. However, challenges such as rising debt and consumer exploitation exist.

A field study conducted in Sulaymaniyah Governorate explored the motivations and effects of installment purchasing. Findings indicate a strong link between installment buying and essential needs, influenced by education and income levels. The study emphasizes the importance of financial and Islamic awareness and the need for fair economic policies to ensure sustainable development.

Keywords: Installment purchase, economic need, consumer prudence, Islamic economics.

الشراء التقسيمي بين الحاجة الاقتصادية والرشد الاستهلاكي من منظور الاقتصاد الاسلامي دراسة تحليلية على عينة من مواطني محافظة السليمانية

م.د. إبراهيم مهدي عارف¹

¹ قسم ادارة النفط والغاز والطاقة- كلية الادارة والاقتصاد- جامعة جرمو، السليمانية، العراق

المستخلص: يتناول هذا البحث موضوع الشراء بالتقسيط، الذي يُعد أحد الأساليب الاقتصادية الشائعة لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات، مع التركيز على توافقه مع الضوابط الشرعية الإسلامية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. يهدف البحث إلى تحليل هذا النوع من الشراء من منظور الاقتصاد الإسلامي، مع تقديم رؤية متكاملة حول تأثيراته على تلبية الحاجات الاقتصادية وتحقيق الرشد الاستهلاكي، يُبرز البحث أهمية الشراء بالتقسيط كوسيلة لتحسين مستوى المعيشة من خلال توزيع تكلفة السلع والخدمات على فترة زمنية محددة، مما يخفف العبء المالي على الأفراد، ومع ذلك، فإن التعاملات بالتقسيط تحمل بعض التحديات، مثل زيادة الديون واستغلال بعض

التجار للمستهلكين. كما يشير إلى الحاجة لتحقيق توازن بين الاستفادة من هذا النظام وتجنب الإسراف والتبذير، وفق القيم الإسلامية التي تدعو إلى الرشد والاعتدال في الإنفاق، اعتمد البحث على دراسة ميدانية شملت عينة من مواطني محافظة السليمانية، حيث تم تحليل دوافع الشراء بالتقسيط وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية. أظهرت النتائج ارتباط هذا النمط من الشراء بالحاجات الأساسية، مع وجود علاقة بين مستوى التعليم والدخل وسلوكيات الأفراد في الشراء بالتقسيط. خلص البحث إلى أهمية تعزيز الوعي الشرعي والمالي لدى الأفراد، وتطوير سياسات اقتصادية عادلة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الشراء التقسيمي، الحاجة الاقتصادية، الرشد الاستهلاكي، الاقتصاد الإسلامي.

Corresponding Author: E-mail: Ibrahim.arif@chu.edu.iq

المقدمة:

في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة وتغيرات الحياة المعاصرة، أصبح الشراء التقسيمي أحد الأساليب الشائعة لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات، يمثل هذا الأسلوب وسيلة تمكن الأفراد من الحصول على السلع والخدمات دون الحاجة إلى دفع كامل المبلغ مقدماً، مما يساعد على توزيع التكلفة على فترة زمنية محددة. ومع انتشار هذا النوع من الشراء، تبرز العديد من التساؤلات حول مدى توافقه مع المبادئ الإسلامية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به، فمن المنظور الإسلامي، يعتبر الشراء بالتقسيط موضوعاً ذو أهمية كبيرة حيث يتطلب توازناً دقيقاً بين الحاجة الاقتصادية والرشد الاستهلاكي، فالإسلام يشجع على الرشد والاعتدال في الإنفاق، ويحذر من الإفراط والتبذير، ومن هذا المنطلق، يحتاج الشراء بالتقسيط إلى إطار يضمن تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الأفراد والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

مع تزايد الاعتماد على الشراء بالتقسيط في مجتمعاتنا كوسيلة لتلبية الاحتياجات الضرورية وغير الضرورية، تبرز عدة تحديات وإشكاليات تتعلق بتوافق هذا الأسلوب مع المبادئ الإسلامية وتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية، بشكل تتطلب الممارسات المالية والاقتصادية توافقه مع الشريعة الإسلامية، التي تحث على الرشد والاعتدال في الإنفاق، وتجنب الديون الباهظة والممارسات المالية التي قد تؤدي إلى تبعات سلبية على الفرد والمجتمع. وفي هذا السياق، تطرح الدراسة عدة تساؤلات أساسية، من بينها:

- ما مدى توافق الشراء بالتقسيط مع الضوابط الشرعية الإسلامية؟
- وهل يسهم هذا الأسلوب في تحقيق التوازن بين الحاجة الاقتصادية والرشد الاستهلاكي، أم أنه يشجع على الاستهلاك المفرط؟
- وما تأثير الشراء بالتقسيط على الاستقرار المالي للأفراد والمجتمع؟
- وهل هناك فجوة بين المعرفة النظرية للأحكام الشرعية المتعلقة بالتقسيط والتطبيق العملي لها؟
- وما هي العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الأفراد إلى تبني هذا النمط من الشراء؟ تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على هذه التساؤلات، وتحليل الظاهرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مع تقديم توصيات لضبط الممارسات الاستهلاكية بما يتماشى مع مبادئ الشريعة.

ثانياً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تتعلق بفهم وتحليل مفهوم الشراء بالتقسيط من منظور إسلامي، وتقديم رؤى متكاملة حول تأثيراته الاقتصادية والاجتماعية. تتمثل في الآتي:

- ١- تحديد التوافق الشرعي: استقصاء مدى توافق الشراء بالتقسيط مع المبادئ والضوابط الشرعية الإسلامية.
 - ٢- تحقيق الرشد الاستهلاكي: تحليل كيفية تحقيق الرشد الاستهلاكي في ظل انتشار الشراء بالتقسيط وتجنب الإفراط والتبذير من خلال استخدام هذا الأسلوب.
 - ٣- تلبية الحاجة الاقتصادية: تحليل دور الشراء بالتقسيط في تلبية الاحتياجات الاقتصادية للأفراد، ويهدف إلى فهم كيفية مساهمته في تحسين مستوى المعيشة وتوفير السلع والخدمات الضرورية بطريقة ميسرة.
 - ٤- تقديم توصيات عملية: استنتاج مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساهم في تعزيز الفهم الصحيح لمفهوم الشراء بالتقسيط وتحقيق التوازن بين الحاجة الاقتصادية والرشد الاستهلاكي، بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية.
- من خلال تحقيق هذه الأهداف، يسعى البحث إلى تقديم إطار شامل يساعد الأفراد والمجتمع على الاستفادة من مزايا الشراء بالتقسيط مع الالتزام بالمبادئ الشرعية وتعزيز الاستدامة المالية.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في ظل التوسع الكبير في استخدام الشراء التقسيمي بين المجتمعات، حيث يساعد هذا البحث لفهم الأبعاد الشرعية والاقتصادية والاجتماعية لهذا النوع من المعاملات، مما يساهم في توجيه السلوك الاستهلاكي للأفراد وفقاً لمبادئ الدين والواقع المعاصر، وتقديم إجابات شافية للتساؤلات التي يطرحها الأفراد حول الشراء التقسيمي، وتمكينهم من اتخاذ قرارات استهلاكية رشيدة تتوافق مع مبادئ الإسلام.

رابعاً: فروض البحث: يعتمد البحث على الفروض التالية:

- ١- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة المدروسة (العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري) وبين الاتجاهات الشرائية التقسيطية.
- ٢- ترتبط نظرة غير المستخدمين للتقسيط بوضع اجتماعي أقل وراحة نفسية أكبر مقارنة بالمستخدمين.
- ٣- يؤدي ضعف الوعي بالآثار الاقتصادية للشراء التقسيطي إلى زيادة المشكلات المالية.
- ٤- توجد فجوة بين المعرفة النظرية للأحكام الشرعية للتقسيط والتطبيق العملي لها.

خامساً: منهج البحث:

المنهج المتبع في البحث هو المنهج التحليل الوصفي الذي يعتمد على دراسة الوقائع ويهتم بوصفها وتحليلها وتفسيرها ووصف الظاهرة تيسيراً للحكم عليها وتحليلها ويكون كالآتي:

١- طرق معالجة البيانات:

سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج SPSS، حيث سيتم تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات الكمية، كما سيتم استخدام التحليل الوصفي والمقارن لتقديم وصف دقيق للبيانات وتفسير العلاقات بين المتغيرات.

٢- حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تم توزيع الاستبيانات في فترة زمنية معينة، وهي من (٢٠٢٤/١٠/١٠ إلى ٢٠٢٤/١٠/٢٠).
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على عينة من مواطني محافظة السليمانية، ولن تتعدى هذه الحدود الجغرافية في تحليل البيانات.

المبحث الأول

الخلفية النظرية

أولاً: مفهوم الشراء التقسيطي

قبل الشروع في بيان مفهوم الشراء التقسيطي أود أن أنبه إلى أن استخدام مصطلح البيع بالتقسيط هو الشائع عند الباحثين والجمهور، ولكن بما أن العملية هو الشراء بالنسبة للمستهلكين ونحن في بحثنا نسلط الضوء على هذا الجانب فضلنا استخدام مصطلح الشراء بدل البيع.

فقد عرف الفقهاء وعلماء الإسلام الشراء بنظام التقسيط على أنه ((هو مبادلة أو بيع ناجز، يتم في تسليم المبيع في الحال، ويؤجل وفاء الثمن أو تسديده، كله أو بعضه إلى آجال معلومة في المستقبل)) (الزحيلي، ٢٠٠٧، ص ٣١١) ولا بد أن نفرق بين التأجيل والتقسيت، فالتأجيل هو تأخير دفع الثمن عن وقت استلام السلعة، ولا يفرق سواء كان الدفع مرة واحدة أو على دفعات أو عدة مرات، أما التقسيط فهو دفع ثمن السلعة مقسماً إلى عدة دفعات من بعد تسليم السلعة لشايرها. (المصري، ١٩٩٠، ص ٨)

وعرف الشراء بالتقسيت اقتصادياً على أنه عملية شراء سلعة أو خدمة مع اتفاق على دفع قيمتها على دفعات متعددة على مدى فترة زمنية محددة، عادةً مع دفع مبلغ رمزي كدفعة أولى، يتم تحديد نسبة الربح على التقسيط وأي رسوم إضافية في عقد البيع بالتقسيت، يهدف هذا النوع من الشراء إلى تقسيم تكلفة المشتريات الكبيرة على مدى فترة زمنية تسهل على المشتري سداد المبلغ بشكل مرّن، والغالب تحصل بصفة منظمة شهرية أو نصف سنوية أو سنوية حسب إمكانياته المالية. (الورداني، ٢٠١٤، ص ١٩٣)

ثانياً: مشروعية بيع وشراء بالتقسيت

يكاد الفقهاء يتفقون على أن البيع والشراء بالتقسيت من البيوع الجائزة، بشرط أن يتم تحديد ثمن السلعة ومقايير الأقساط بشكل دقيق عند إبرام العقد وكتابته، وليس بعد ذلك. هذا الإجراء يضمن العلم الكامل بالسلعة المتعاقد عليها وثنمها وطريقة سدادها، مما يمنع الجهل والغرر اللذين يمكن أن يفسدا العقود وفقاً لقواعد الشرع العامة. (الماضي، ٢٠٢٤، ص ٩١١)

ومن شروط شرعية للبيع والشراء بالتقسيت هو عدم وجود فوائد ربوية، وضرورة أن يكون السلعة المعقود عليها ملكاً للبائع، وأن يتم تحديد قيمة وعدد الأقساط باتفاق واضح بين الطرفين، وضرورة تحديد تواريخ ومدد الأقساط بشكل دقيق دون أي غموض، دون أن يشترط وقوع الدفع الكامل كشرط لاستمرار سارية العقد، على عكس صيغ البيع المدفوع بالكامل، كما أنه يجب أن يكون المعقود عليه ذو منفعة وليس من الأشياء متساوية القيمة ببعضها، وأن لا يستعمل البائع البضاعة المباعة مدة من الزمن بعد بيعها لشايرها. (علي، ٢٠٢٢، ص ٥٠-٦٠ والمليك، ٢٠٢٤، ص ١٢٨ وأبو وهان ونزفل، ٢٠١٣، ص ٤٤١)

وقد وافق المجمع الفقهي الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي على بيع السلع بنظام التقسيط بشروط معينة في مؤتمره السادس الذي عُقد في بجة من ١٧ إلى ٢١ ربيع الآخر ١٤١٠ هـ الموافق ١٤ إلى ٢٠ مارس ١٩٩٠ م، بعد دراسة الأبحاث التي تم تقديمها إلى المجمع حول هذا الموضوع.

ثالثاً: دوافع وأسباب الشراء بالتقسيط

هناك عدة دوافع وأسباب للشراء بالتقسيط من قبل العائلات، (خطاب، ٢٠٢٤، ٤٥٢، وبيومي، ١٩٩٧، ص ٣٣ والخضري، ١٩٩٦، ص ٧١) منها:

- ١- عدم توفر النقد لشراء سلعة، خاصة في حالات الرغبة في اقتناء سلعة مكلفة مثل السيارات والمنازل مما يساعدهم على توفير السيولة المالية عندهم دون الحاجة لدفع المبلغ كاملاً في آن واحد.
- ٢- تقنين النفقات: يمكن للعائلات تقسيط مصروفاتها الشهرية بطريقة منظمة ومناسبة لها، مما يساعدها في عدم تكديس الديون أو الاضطرار لدفع مبالغ كبيرة بشكل فجائي.
- ٣- الحصول على السلع الضرورية: قد يحتاج الأفراد والعائلات إلى سلع ذات حاجة ملحة مثل أجهزة التكييف أو الأجهزة الطبية، ويكون الشراء بالتقسيط هو الخيار الوحيد الذي يمكنهم من الحصول على هذه السلع دون ضغط مالي كبير.
- ٤- زيادة في المستوى التعليمي يؤدي لزيادة في الاحتياجات والتطلعات لشراء سلع ذات قيمة عالية لتحسين المستوى المعيشي.
- ٥- زيادة في دخل الأسرة.
- ٦- انخفاض القدرة على الادخار بسبب الحاجة لاقتناء السلع الضرورية على الفور بدلاً من التوفير.

رابعاً: مزايا وإيجابيات بيع التقسيط:

عملية الشراء والبيع ضرورية لحياة الناس حيث تسهل تبادل السلع والخدمات التي لا يمكن للأفراد إنتاجها بمفردهم منعزلاً عن باقي المنتجين والمستهلكين هذا من جهة، ومن جهة أخرى البيع هو السبب الرئيس لتحريك دورة الأموال في عجلة الاقتصاد داخل المجتمع.

ولبيع بالتقسيط عدة مزايا منها (بن عبيد، ٢٠٢٤، ٢١١ والزحيلي، ٢٠٠٧، ص ٣١٩ والشريف، ٢٠٠٩، ص ١٩):

- ١- تعزيز التمويل الشخصي وتسهيل الوصول إلى السلع والخدمات الضرورية.
- ٢- يعمل على رفع مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود عن طريق تمكينهم من شراء السلع والاستمتاع بها دون الحاجة إلى انتظار فترات طويلة حتى تتوفر الأموال اللازمة لشرائها
- ٣- وفي الإسلام، يُشير البعض إلى أن تقديم خيارات الشراء بالتقسيط يمكن أن يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص للجميع للاستفادة من الخدمات والسلع.
- ٤- يشجع العمل على الاقتصاد في الإنفاق لضمان سداد الأقساط في الوقت المناسب.
- ٥- له دور في تمكين الأشخاص في الطبقات الفقيرة من تحسين جودة حياتهم من خلال تيسير الوصول إلى السلع اللازمة.

خامساً: عيوب بيع التقسيط:

بالرغم ان لبيع التقسيط الايجابيات السالفة، إلا أنه لا يخلو من سلبيات عدة، وهي كالاتي: (خطاب، ٢٠٢٤، ٤٥٣ والحسني، ١٩٩٦، ص ٣٦-٣٨ والشريف، ٢٠٠٩، ص ١١)

- ١- زيادة نسبة الديون إلى الدخل الشخصي، مما يمكن أن يؤدي إلى مشاكل مالية جسيمة وأن يتسبب في تحميل العميل بديون إضافية ودفع فوائد غير مشروعة، وهذا يتعارض مع مبادئ الربا المحظورة في الشريعة الإسلامية.
- ٢- تقديم جزء من الدخل المستقبلي لسداد الأقساط، مما يمكن أن يربط العميل بديون لفترات طويلة.
- ٣- استغلال المستهلكين من قبل بعض التجار الذين يقدمون عروضاً مضللة على الأسعار لفائدتهم الشخصية، مما يدفع المستهلكين على الاكثار من اقتناء السلع وكماليات تفوق قدرته الشرائية الحقيقية والذي يزيد من إغراق الأفراد في ديونهم ويؤدي إلى تفاقم مشكلة الديون والاستهلاك الزائد.
- ٤- دفع محدودي الدخل لشراء السلع غير الضرورية مما يزيد من إسرافهم ويعوق امكانياتهم للادخار، وقد يؤدي اعتماد الأفراد بشكل كبير على الشراء التقسيمي إلى تفاقم مشكلة الاقتراض وقد يؤثر سلباً على استقرارهم المالي واقتصادهم الشخصي.
- ٥- تأثير سلبي على علاقات الأفراد ونشوء نزاعات بين الطرفين بسبب عدم انتظام الدفع واحياناً تصل الى انظار القضاء والذي نادراً ما يحكم فيها بما يرضي الطرفين.
- ٦- أحياناً يستغل البائعون المستهلكين وينتهزون فرصة احتياجهم للمبيع فيضاعفون ثمنه مضاعفة فيها غبن فاحش ينافي الأحكام الشرعية للبيع، كما أنه بعض الأحيان لا يخلو من حدوث بيع العينة المحرمة شرعاً، أو اللجوء الى التورق.
- ٧- ألتأثير السلبي على الصناعة المحلية الناشئة والزيادة في المخزون السلعي، وذلك من خلال فتح باب الاستيراد بدون ضوابط نتيجة التوسع في نظام التقسيط، كما ان اتساع هذه الدائرة يحول رأس مال التجار إلى ديون على ملك الغير وبالتالي يؤدي إلى انقطاع السيولة عنهم وأحياناً إفلاسهم.

سادساً: الحاجة الاقتصادية

الحاجات الاقتصادية هي تلك الرغبات والضرورات التي يسعى الإنسان إلى تلبيتها من خلال استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وتتمثل في متطلبات الحياة اليومية من السلع والخدمات التي يحتاجها الفرد أو المجتمع لاستمرار العيش وتحقيق مستوى معين من الرفاهية، وإن الحاجات الأساسية للإنسان تشكل نظاماً أساسياً للوجود الإنساني، حيث يحتاج الإنسان إلى تلبية رغباته واحتياجاته المختلفة بطرق متعددة، سواء كانت بيولوجية أو اقتصادية أو اجتماعية، الفرق يكمن في كيفية التعامل مع هذا النظام، وكيفية تلبية

الحاجات والضروريات بشكل يتوافق مع الأطر المشروعة والمعقولة، مما يسهم في استمرارية الإنسان على هذا الكوكب. (الدكاوي، ٢٠١٥، ص ٢٨)

وإن موضوع الحاجات يعد من القضايا المحورية التي تتسم بأهمية كبرى، نظراً لما يترتب على تحديدها وترتيبها من تأثير مباشر على استخدام موارد الأمة المادية والمالية والعلمية، فضلاً عن طاقاتها البشرية، ويكمن الهدف من هذا التحديد في توظيف الموارد بكفاءة وفعالية لتلبية حاجات المجتمع، وكلما تم تحديد الحاجات بناءً على أسس علمية ومعايير موضوعية، تحقق الاستخدام الرشيد للموارد. أما إذا اختلف هذا التحديد أو سادت الفوضى في ترتيب الأولويات، فإن ذلك يؤدي إلى إهدار هائل لموارد المجتمع وإساءة استخدامها، مما يسبب الظلم في توزيع الثروات، ويعمق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. (القرداغي، ٢٠١٠، ص ٢١٧)

تختلف أساليب تحديد الحاجات تبعاً لطبيعة النظام الاقتصادي، وفلسفة المجتمع، ونظرته إلى الحياة، ومدى تطوره، وحجم موارده، حيث يستطيع الإنسان التمييز بين الحاجات التي يمكن تلبيتها من خلال السلع والخدمات القابلة للتحديد والتسويق، وبين تلك التي لا يمكن تحقيقها بهذه الطريقة، مثل الحب، والعاطفة، والشعور بالانتماء. ورغم أن علم الاقتصاد يركز على النوع الأول من الحاجات، فإن النوع الثاني لا ينبغي أن يغفل. (عكاشة، ٢٠١٣، ص ٣٥٣)

ويرى الاقتصاد الإسلامي بأن الاهتمام بتلبية الحاجات أمر بالغ الأهمية، إذ تنبع الأنشطة الاقتصادية للأفراد، والسياسات الاجتماعية ذات الأهداف الاقتصادية، من ضرورة توفير الحاجات الأساسية، ويمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي الاستفادة من مناقشات الفقهاء حول مفهوم الحاجات، ولا سيما الشاطبي، بالإضافة إلى الإسهامات الحديثة في مجالات الاقتصاد الإنساني، والاقتصاد الاجتماعي، ودور القيم في الاقتصاد. (صديقي، ٢٠٠٧، ص ٤)

وفي المنظور الإسلامي، الحاجات الاقتصادية تُفهم بوصفها متطلبات الإنسان التي تهدف إلى تحقيق التوازن المادي والمعنوي في حياته، بما ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتتمحور هذه الحاجات حول توفير الضروريات التي تحفظ الكرامة الإنسانية وتضمن العيش الكريم في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية واستدامة الموارد، ولذلك قسمت الاقتصاد الإسلامي الحاجات إلى: (القرداغي، ٢٠١٠، ص ٢٢٠)

● **الضروريات:** أساسية لحفظ الكليات الخمس (الدين، النفس، العقل، النسل، المال)، وتشمل المأكل والمساكن والملبس والعلاج لضمان استمرارية الحياة.

● **الحاجيات:** تخفف المشقة وتسهل الحياة دون أن تكون ضرورية، مثل وسائل النقل وأدوات الراحة.

● **التحسينيات:** تُضيف رفاهية وراحة وتُعبّر عن المظهر الاجتماعي والجمال دون أن يؤدي غيابها إلى ضرر مباشر. وبهذا، يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق حياة متوازنة تحقق الكرامة الإنسانية في الدنيا، مع مراعاة البعد الأخروي.

سابعاً: الرشد الاستهلاكي

الرشد الاستهلاكي هو المبدأ الأساسي في القيم الإسلامية المتعلقة بالسلوك الاستهلاكي، حيث يشمل مبادئ قيمة للإنفاق والتصرف في المال والموارد، ويتطلب الرشد الاستهلاكي وضع الأمور في مكانها المناسب وإنفاق المال بحكمة وعلى وفق الأحكام الشرعية، مع دراسة تأثير الإنفاق وفهم تبعاته على المجتمع والفرد. (حميش، ٢٠٠٤، ص ١٥٧)، وفي هذا السياق يرشدنا القرآن الكريم "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً" (الفرقان: ٦٧).

ويمكن أن نعرف الرشد الاستهلاكي في الاقتصاد الإسلامي بأنه هو الإنفاق المنتظم والحكيم للموارد والثروات، وفقاً للقيم والمبادئ الإسلامية، بشكل يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستهلاك والتوفير، ويتناول الاعتدال في الإنفاق وتجنب الإسراف والتبذير، كما يشجع على ضرورة مراعاة الحقوق المالية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاستهلاك والتوزيع. (صونية، ٢٠٢٤، ص ٨)

المبحث الثاني الدراسة الميدانية

تم إجراء الدراسة باستخدام نموذج إلكتروني عبر منصة **Google Forms**، وتم استهداف عينة عشوائية شملت الأفراد الذين يتعاملون بنظام الشراء بالتقسيط، وكذلك الذين لا يتعاملون به. بلغ حجم العينة 255 شخصاً، مع تنوع في خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. تم توزيع الاستبيانات الإلكترونية خلال الفترة من ٢٠٢٤/١٠/١١ إلى ٢٠٢٤/١٠/١٠، ويهدف الجانب العملي إلى تحليل بيانات ميدانية من مواطني محافظة السليمانية لاستقصاء سلوكهم ودوافعهم تجاه الشراء بالتقسيط وتأثيره على الراحة النفسية والوضع الاجتماعي، وتم تصميم استبيان يغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، مع مراعاة مبادئ الاقتصاد الإسلامي، لقياس مدى توافق السلوك مع مفاهيم الرشد الاستهلاكي وتحديد العوامل المؤثرة، يوفر التحليل رؤية إحصائية تسلط الضوء على الظاهرة وتقدم توصيات لتعزيز الاستهلاك الرشيد.

وقد شمل الاستبيان أربع محاور رئيسية كالآتي:

أولاً: تتضمن تحليل الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمستجيبين ست فقرات تشمل العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، التحصيل الدراسي، قطاع العمل، ومستوى الدخل. يشير الباحث في الجدول رقم (١) إلى عينة مكونة من ١١١ شخصاً الذين يمارسون الشراء بالتقسيط من بين (٢٥٥) مستجيب، بهدف دراسة وتحليل الارتباطات ذات الصلة.

الجدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الديمغرافية

المتغيرات	العدد	% النسبة
عمر المستجيب	18-25	٢٣
	26-35	٦٠
	36-45	١١٥
	46-55	٣٣
	55	١٧
جنس المستجيب	ذكر	75
	انثى	36
حالة الاجتماعية للمستجيب	غير متزوج	17
	متزوج	94
التحصيلات الدراسية	امي	2
	المتوسط	3
	الاعدادية	3
	الدبلوم	19
	البكالوريوس	38
	الماجستير	31
	الدكتوراه	15
	القطاع العام	84
نوع العمل	القطاع الخاص	9
	العمل الحر	7
	متقاعد	1
	اعمال اخرى	10
	اقل من ٥٠٠ الف	16
الدخل الشهري	من ٥٠١ الى ١,٠٠٠,٠٠٠	38
	من ١,٠٠١,٠٠٠ الى ١,٥٠٠,٠٠٠	35
	من ١,٥٠١,٠٠٠ الى ٢,٠٠٠,٠٠٠	16
	2.000.000 فما فوق	6
	مجموع	111
		100.0

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان

تشير النتائج في الجدول رقم (١) إلى أن الفئة العمرية ٣٦-٤٥ عامًا تشكل النسبة الأكبر من المستجيبين (٥٥٪)، مما يعكس شيوع الشراء بالتقسيط بين الأفراد في منتصف العمر الذين يتحملون مسؤوليات مالية كبيرة. كما أن الذكور (٦٧,٦٪) والمتزوجين (٨٤,٧٪) يمثلون النسبة الأكبر، مما يشير إلى ارتباط هذا النمط من الشراء باحتياجات الأسرة ودور الرجل كمعيل. من حيث المستوى التعليمي، تبرز الأغلبية من الحاصلين على البكالوريوس (٣٤,٢٪) والماجستير (٢٧,٩٪)، مما يعكس ارتباط الشراء بالتقسيط بمستويات تعليمية متقدمة تسهم في اتخاذ قرارات مالية مدروسة. أما من حيث العمل، فإن أغلب المستجيبين يعملون في القطاع العام (٧٥,٧٪)، ما يعكس دور الاستقرار الوظيفي في تفضيل هذا النمط من الشراء. الدخل المتوسط (١,٥٠٠,٠٠٠-١,٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي) يشكل النسبة الأكبر من العينة، مما يعزز فكرة استخدام الشراء بالتقسيط كوسيلة مرنة لتلبية الاحتياجات دون ضغط كبير على الدخل الشهري. وأخيرًا، أوضحت النتائج أن (١١١) مستجيبًا من بين (٢٥٥) مستجيبًا ونسبة ٤٣,٥٪ من المستجيبين يلجؤون إلى الشراء بالتقسيط، مما يعكس كونه خيارًا لتخفيف الأعباء المالية المؤقتة، خاصة في ظل الالتزامات طويلة الأجل. تنص الفرضية الأولى على وجود علاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة المدروسة (العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري) والاتجاهات الشرائية بالتقسيط، استخدم الباحث معامل الارتباط (Correlation Coefficient) لتحليل العلاقة بين متغيرات الاستبانة، بحيث إذا كانت قيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، تُرفض الفرضية الصفرية (H0) وتُقبل

الفرضية البديلة (H1) ، مما يشير إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات. أما إذا كانت القيمة أكبر من (٠,٠٥)، تُقبل الفرضية الصفرية، ما يدل على عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات، كما يُوضح في الجدول رقم (٢) أدناه:

الجدول (٢): نتائج الارتباط بين متغيرات الاستبانة

المتغيرات	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
عمر المستجيب	0.138	0.045	0.040	0.134	0.001	-0.012	0.136	-0.001	0.011
	Sig.	0.592	0.624	0.113	0.992	0.885	0.112	0.986	0.908
جنس المستجيب	0.171	0.133	0.048	0.022	0.109	0.134	0.150	0.050	-0.074
	Sig.	0.135	0.580	0.808	0.235	0.130	0.099	0.564	0.457
حالة الاجتماعية للمستجيب	-0.069	-0.077	-0.100	-0.070	0.023	0.037	0.067	-0.007	0.046
	Sig.	0.386	0.249	0.435	0.805	0.673	0.464	0.933	0.643
التحصيلات الدراسية	0.127	.215**	.323**	-0.099	-0.086	-0.007	0.000	-0.103	.183*
	Sig.	0.128	0.007	0.000	0.224	0.304	1.000	0.187	0.042
الدخل الشهري	0.131	0.142	.221**	0.070	-0.017	0.128	0.042	-0.031	0.050
	Sig.	0.119	0.080	0.005	0.395	0.842	0.610	0.691	0.583

ملاحظة: X2: ما هي الأسباب التي تدفعك إلى اللجوء للشراء بنظام التقسيط، X3: ما هي السلع التي تشتريه بنظام التقسيط، X4: كم تستغرق المدة التي تقوم فيها بشراء التقسيط، X5: عند قيامك بالشراء بالنظام التقسيط واجهت أي مشكلة من المشاكل الآتية، X6: لجوئي إلى عملية شراء بنظام التقسيط ترجع إلى، X7: ما هي العوامل التي تجعلك تفضل الشراء التقسيمي، X8: لجوئي إلى عملية الشراء بالتقسيط في حياتي جعلني، X9: ان عملية الشراء بالتقسيط تؤثر على حياتي الاستهلاكي من ناحية، X10: ان عملية الشراء بالتقسيط خلق حالة من التوازن في سد حاجاتي الضرورية

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الاستبانة

تشير نتائج الجدول رقم (٢) إلى أن معاملات الارتباط بين المتغيرات الديموغرافية (العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، التحصيل الدراسي، والدخل الشهري) ومتغيرات الاستبانة (X2) إلى (X10) تظهر تقاوفاً في القوة والدلالة الإحصائية. وُجدت علاقة معنوية موجبة بين التحصيل الدراسي والأسئلة المتعلقة بالسلع المشتراة بالتقسيط (X3)، (Sig.=0.007)، وطول مدة الشراء بالتقسيط (X4)، (Sig.=0.000)، وتأثير الشراء بالتقسيط في سد الحاجات الضرورية (X10)، (Sig.=0.042)، مما يعكس ارتباط التعليم العالي بقرارات مدروسة لتحقيق توازن مالي.

أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين الدخل الشهري ومدة الشراء بالتقسيط (X4)، (Sig.=0.005)، مما يشير إلى ميل الأفراد ذوي الدخل المرتفع للالتزام بمدد أطول في الشراء بالتقسيط. في المقابل، لم تُظهر متغيرات العمر، الجنس، والحالة الاجتماعية علاقات ذات دلالة إحصائية مع متغيرات الاستبانة، حيث كانت قيم الاحتمالية (Sig.) أعلى من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يدل على ضعف تأثيرها. عمومًا، تُبرز النتائج أن التحصيل الدراسي والدخل الشهري هما الأكثر ارتباطًا بسلوك الشراء بالتقسيط، بينما كانت تأثيرات المتغيرات الأخرى ضعيفة أو غير معنوية.

ثانياً: الشراء بنظام التقسيط وتشمل (٥) فقرة.

تتضمن المحور الثاني خمس فقرات، ركزت الفقرة الأولى على سؤال حول اعتماد المشاركين على الشراء بالتقسيط، وأظهرت النتائج أن غالبية المستجيبين (٥٦,٥%) لا يعتمدون هذا النظام الشرائي في حياتهم اليومية، وأرجع المشاركون ذلك إلى عدة أسباب، منها عدم الحاجة إليه، والروتين الإضافي المرافق لإجراءات التقسيط، مثل متابعة الأقساط وتعبئة الاستمارات، كما أشار عدد كبير من المشاركين إلى أسباب دينية تحرم هذا النوع من البيع في نظرهم. بالإضافة إلى ذلك، اعتبر غالبية المشاركين أن تكلفة الشراء بالتقسيط مرتفعة بشكل غير منطقي، مما يتعارض مع مفهوم الاستهلاك الرشيد، وتؤكد هذه النتيجة الأخيرة صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تفترض أن نظام الشراء بالتقسيط الحالي لا يتماشى مع ممارسات الاستهلاك السليم بسبب الزيادة المفرطة في الأسعار، مما قد يؤدي إلى زيادة الديون وتأثير سلبي على الوضع المالي للمستهلك.

وجدير بالذكر أن الاستبيان بالنسبة للذين استجابوا على هذه الفقرة بلا تنتهي هنا، مع تحديد الأسباب التي حالت دون استخدام هذا الأسلوب في البيع والشراء، لأن تطبيق الفقرات التالية على من يستخدم هذا الأسلوب في البيع والشراء، لذا الجداول والبيانات الآتية تشمل (١١) بدل العينة الكلية من (٢٥٥) شخصاً، والجدول رقم (٣) ادنى يوضح المستجيبين على الفقرة الاولى للمحور الثاني.

الجدول رقم (٣) عدد ونسبة الذين يمارسون الشراء التقسيمي والذين لا يمارسونه

هل يتكون الشراء التقسيمي جزءاً من حياتك	المستجيبين	العدد	النسبة %
نعم	١١١	٤٣,٥	
لا	١٤٤	٥٦,٥	
المجموع	٢٥٥	١٠٠	%

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان

والجدول رقم (٤) أدناه يشير الى اسباب ودوافع وراء الشراء التقسيطي والسلع المشتراة والمدة والمشاكل التي تواجهها المستهلك عند ممارسة هذا الاسلوب.

الجدول رقم (٤) الشراء التقسيطي

الفقرات	العدد	النسبة %	مربع - كاي	مستوى المعنوي
عدم قدرتي على دفع ثمن السلعة بدفعة واحدة	٨١	٧٣	1.660	0.646
لكنثرة كلفتها و ثمنها العالي	١٦	١٤,٤		
وجود اوفرات عند الشراء التقسيطي	١٢	١٠,٨		
بسبب تاخير الرواتب عند وقتها المحدد	٢	١,٨		
السيارات	12	١٠,٨	5.991	0.200
الاشياء المنزلية	59	٥٣,٢		
الاجهزة الالكترونية (موبايل -كومبيوتر..)	18	١٦,٢		
العقارات	20	١٨		
كل الاشياء المذكورة	2	١,٨		
٣ اشهر	11	٩,٩	12.248	0.016
٦ اشهر	33	٢٩,٧٢		
سنة واحدة	38	٣٤,٢٣		
سنتين فأكثر	٢٩	٢٦,١٢		
عدم دفع الاقساط في وقتها المحدد	58	٥٢,٣	1.026	0.906
تغريمي باموال اضافية لعدم قدرتي على دفع القسط في وقتها المحدد	5	٤,٥		
ازدياد سعر السلع و غلائها بسبب شرائي بالقسط	36	٣٢,٤		
النوعية الدنية للسلع بسبب بيعها بالقسط	5	٤,٥		
مواجهة المحاكم والشكايات بسبب عدم ارجاعي للاقساط	7	٦,٣		

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان

تُظهر النتائج الإحصائية أن غالبية الأسر تلجأ إلى نظام الشراء بالتقسيط بدافع الحاجة وعدم القدرة على دفع الثمن دفعة واحدة، حيث بلغت هذه النسبة (٧٣٪). يلي ذلك سبب ارتفاع الثمن النقدي للسلعة بنسبة (١٤,٤٪)، ثم وجود التخفيضات على السلع بالتقسيط بنسبة (١٠,٨٪)، وأخيراً صعوبة الادخار التي سجلت نسبة (1.8٪). تشير النتائج إلى أن أكثر السلع التي يتم شراؤها بالتقسيط هي الأدوات المنزلية بنسبة (٥٣,٢٪)، تليها العقارات بنسبة (١٨٪)، حيث تمثل هاتان الفئتان معاً أعلى السلع المشتراة للضرورة بنسبة إجمالية تبلغ (٧١,٢٪). يلي ذلك الهواتف النقالة الذكية، التي سجلت نسبة (١٦,٢٪) وأن النسبة الأخيرة نسبة كبيرة حيث تصرف على السلع الكمالية. تشير النتائج إلى أن غالبية عمليات الشراء بالتقسيط تمتد لمدة سنة واحدة بنسبة (٣٤,٢٪)، تليها العمليات التي تستغرق ستة أشهر بنسبة (٢٩,٧٪)، وهذا يدل على أن غالبية الشراء التقسيطي هي الأدوات المنزلية والهواتف الذكية وما شابهها، أما عمليات التقسيط ذات المدة الطويلة فتتمثل (٢٦,١٢٪)، والتي تجري عادة في السيارات والمنازل، في حين أن الأقساط القصيرة لمدة ثلاثة أشهر هي الأقل شيوعاً بنسبة (٩,٩٪). من أبرز مشكلات الشراء بالتقسيط التي واجهها المستخدمون هي عدم القدرة على سداد الأقساط في موعدها المحدد (٥٢,٣٪)، ويُعزى ذلك، وفقاً للباحث، إلى الظروف المالية الصعبة التي يواجهها الموظفون في الإقليم، مثل تأخر تسليم الرواتب أو استقطاعها، خاصة أن غالبية المستجيبين يعملون في القطاع العام. كما شكلت الزيادة المبالغ فيها في أسعار السلع بسبب البيع بالتقسيط نسبة كبيرة من الشكاوى (٣٢,٤٪). بالإضافة إلى ذلك، تعرض ٦,٣٪ من المستخدمين لدعوى قضائية بسبب التأخر في السداد، و ٤,٥٪ واجهوا غرامات مالية إضافية، في حين أن نفس النسبة أشارت إلى سوء جودة السلع المشتراة بالتقسيط.

ثالثاً: الشراء التقسيطي والحاجة الاقتصادية، وشمل (٥) فقرة أيضاً

الجدول رقم (٥) عدد والنسبة المئوية لفقرات محور الشراء بالتقسيط وعلاقته بالاحتياجات

لجوني الى عملية الشراء بنظام التقسيط ترجع الى	السلع ضرورية لحياتي	وجود السلع المشتراة تجعل حياتي اسهل	اقلد المحيط والمجتمع اريد ان اعيش مثلهم	السلع ليست ضرورية	
العدد	57	44	3	7	
%	51.4	39.6	2.7	6.3	
ما هي العوامل التي تجعلك تفضل الشراء التقسيطي	تجعل تكاليف حياتي اسهل	أستطيع امتلاك أكثر من سلعة في ان واحد	تجعل امور حياتي ابسط واسهل	تجعلني اضبط دخلي ومصاريفي وان انفق اقل	ضروري وليس لدي خيار اخر الا اللجوء لهذه العملية
العدد	54	21	21	14	1
%	48.6	18.9	18.9	12.6	0.9
لجوني الى عملية الشراء بالتقسيط جعلني	لا أستطيع ان ادخر من دخلي	الحد او الاقلال من سفرات ونزهات خارجية وداخلية	الحد من نفقاتي الشخصية والخاصة	لم يؤثر على حياتي اطلاقاً	
العدد	56	11	41	3	
%	50.5	9.9	36.9	2.7	
ان عملية الشراء بالتقسيط تؤثر على حياتي الاستهلاكي من ناحية	احيانا اقوم بشراء سلع غير ضرورية وغير لازمة	تراكم ديوني أكثر	عدم شعوري باهمية المال	الاسراف والتبذير في اسهلاكاتي	لم تؤثر على حالتي الاستهلاكية
العدد	21	32	12	14	32
%	18.9	28.8	10.8	12.6	28.8
ان عملية الشراء بالتقسيط خلق حالة من التوازن في سد حاجاتي الضرورية	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
العدد	8	71	11	21	0
%	7.2	64.0	9.9	18.9	0.0
مجموع	111	100.0			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يشير الجدول رقم (٥) إلى أن أغلبية المشاركين يلجؤون إلى الشراء بالتقسيط لتلبية احتياجاتهم اليومية الأساسية، حيث ذكر ٥١,٤٪ أن السبب يعود إلى ضرورة السلع لحياتهم، فيما يرى ٣٩,٦٪ أن السلع المشتراة تسهم في تسهيل حياتهم، مما يعكس ارتباط الشراء بالتقسيط بتلبية الاحتياجات الضرورية وتحسين جودة الحياة، بالمقابل، كان تأثير تقليد المجتمع أو شراء السلع غير الضرورية محدوداً بنسبة ٢,٧٪ و ٦,٣٪ على التوالي، أما العوامل التي تدفع الأفراد لتفضيل الشراء بالتقسيط، فقد أوضح ٤٨,٦٪ أن السبب هو سهولة تحمل التكاليف وجعل الحياة أكثر مرونة، بينما أشار ١٨,٩٪ إلى أن الشراء بالتقسيط يتيح لهم امتلاك عدة سلع في نفس الوقت، مما يعكس السعي نحو تبسيط الأنشطة اليومية وإدارة النفقات بفعالية.

فيما يتعلق بتأثير الشراء بالتقسيط على الحياة المالية، أشارت النتائج إلى أن ٥٠,٥٪ من المشاركين يرون أن الشراء بالتقسيط يحد من قدرتهم على الادخار، بينما أفاد ٣٦,٩٪ بأنه ساهم في تقليل النفقات الشخصية، مما يعكس تأثيراً ملموساً على التخطيط المالي للمشاركين.

أما بالنسبة للسلوك الاستهلاكي، أشار ٢٨,٨٪ إلى أن الشراء بالتقسيط يؤدي إلى تراكم الديون أو لا يؤثر بشكل ملحوظ على نمطهم الاستهلاكي، في حين ذكر ١٨,٩٪ أنه يشجعهم أحياناً على شراء سلع غير ضرورية.

وفيما يتعلق بتحقيق التوازن في تلبية الاحتياجات الضرورية، أبدى ٦٤,٠٪ من المشاركين موافقتهم، و ٧,٢٪ وافقوا بشدة، مما يدل على أن غالبية المشاركين يعتبرون الشراء بالتقسيط وسيلة فعالة لتحقيق استقرار مالي واجتماعي، رغم وجود بعض التحفظات لدى قلة منهم.

بشكل عام، تبرز النتائج أن الشراء بالتقسيط يُعد أداة مفيدة لتلبية الاحتياجات، لكنه قد يترك آثاراً سلبية على الادخار والسلوك المالي لبعض الأفراد، وان تحليل البيانات السابقة تشير بوضوح إلى أن غياب الوعي بالآثار الاقتصادية للشراء بالتقسيط يُسهم في تراكم الديون، والحد من الادخار، وزيادة الضغوط المالية. وبذلك، تدعم النتائج الفرضية الثالثة بشكل قوي حيث تقول: (يؤدي عدم الوعي بالآثار الاقتصادية للشراء التقسيطي إلى زيادة المشكلات المالية).

رابعاً: الشراء التقسيمي وعلاقته بالاقتصاد الاسلامي، وشمل (٥) فقرة.

الجدول رقم (٦): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لفقرات المحور الاقتصادي الاسلامي

الفقرات	يجوز ولا شيء فيه	لايجوز ومحرم	مكروه	لا اعرف شيئاً		M	SD	CV	RI
				العدد	العدد				
				%	%				
X1	69	4	21	17		3.36	0.91	27.03	67.21
	62.2	3.6	18.9	15.3					
	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق					
				العدد	العدد				
				%	%				
X2	9	62	24	16	0	3.58	0.83	23.30	71.53
	8.1	55.9	21.6	14.4	0.0				
X3	38	60	11	2	0	4.21	0.69	16.31	84.14
	34.2	54.1	9.9	1.8	0.0				
X4	15	38	39	19	0	3.44	0.93	26.93	68.83
	13.5	34.2	35.1	17.1	0.0				
X5	1	37	42	30	1	3.06	0.82	26.76	61.26
	0.9	33.3	37.8	27.0	0.9				

ملاحظة M: المتوسط الموزون، SD: الانحراف المعياري، CV: معامل الاختلاف، RI: الاهمية النسبية، X1: ماذا تعرف من احكام الاسلام في الشراء التقسيطي، X2 الباعة استغلوا راي الشريعة في حلالية بيع التقسيط من غلاء السلع وازدياد اسعرها، X3: ان وضع البيات دينية ممكنة على الباعة والتجار في البيع التقسيطي ضروري من اجل عدم الاستغلال باسم الدين، X4: ان عملية الشراء التقسيطي اليوم فيها اسراف وتبذير لا توافق تعاليم الاسلام الاستهلاكية، X5: ان عملية الشراء التقسيطي اليوم متوازي مع اسس العدالة في الاسلام بشكل يوافي مصلحة البائع المشتري.

ملاحظة M: المتوسط الموزون، SD: الانحراف المعياري، CV: معامل الاختلاف، RI: الاهمية النسبية، X1: ماذا تعرف من احكام الاسلام في الشراء التقسيمي، X2: الباعة استغلوا راي الشريعة في حلالية بيع التقسيط من غلاء السلع وازدياد اسعرها، X3: ان وضع اليات دينية ممكنة على الباعة والتجار في البيع التقسيمي ضروري من اجل عدم الاستغلال باسم الدين، X4: ان عملية الشراء التقسيمي اليوم فيها اسراف وتبذير لا توافق تعاليم الاسلام الاستهلاكية، X5: ان عملية الشراء التقسيمي اليوم متوازي مع اسس العدالة في الاسلام بشكل يوافي مصلحة البائع والمشتري.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تشير نتائج الجدول (٦) إلى اختلاف آراء المشاركين حول القضايا الشرعية المتعلقة بالشراء بالتقسيط، بالنسبة للسؤال X1 حول معرفة أحكام الإسلام في الشراء بالتقسيط، أظهرت النتائج أن 62.2% يرون الشراء بالتقسيط جائزاً، بينما 18.9% يعتبرونه مكروهاً، و15.3% ليس لديهم معرفة كافية، مما يعكس تفاوت الوعي الشرعي بين المشاركين، وبلغ المتوسط الحسابي (٣,٣٦) والانحراف المعياري (٠,٩١)، مع أهمية نسبية (٦٧,٢١٪)، مما يدل على تنوع في الآراء. فيما يتعلق بالسؤال X2 حول استغلال الباعة لأحكام الشريعة لرفع الأسعار، اتفق 64% من المشاركين (بين موافق وموافق بشدة) على وجود استغلال، مما يعكس شعوراً قوياً بالقلق من هذه الظاهرة، مع أهمية نسبية مرتفعة بلغت (71.53%). أما السؤال X3 حول الحاجة إلى وضع آليات دينية لضبط البيع بالتقسيط، فقد حصل على أعلى درجة اتفاق، حيث وافق (88.3%) من المشاركين، مع متوسط حسابي (٤,٢١) وأهمية نسبية (٨٤,١٤٪)، مما يبرز إجماعاً واضحاً على ضرورة التنظيم الشرعي لهذه المعاملات، بالنسبة للسؤال X4 حول الإسراف والتبذير في الشراء بالتقسيط، كانت النسبة الأكبر (٣٥,١٪) محايدة، مع متوسط حسابي (٣,٤٤) وأهمية نسبية (٦٨,٨٣٪)، مما يعكس تبايناً في الآراء حول هذه القضية. أخيراً، بالنسبة للسؤال X5 حول تحقيق العدالة بين البائع والمشتري من خلال الشراء بالتقسيط، كان (37.8%) من المشاركين محايدين، مما يعكس تردداً في تقييم هذه الفكرة، مع متوسط حسابي منخفض نسبياً (٣,٠٦) وأهمية نسبية (61.26%). إن نتائج التحليل تشير بوضوح إلى وجود فجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي للأحكام الشرعية المتعلقة بالتقسيط، رغم أن المشاركين لديهم إدراك جزئي بالأحكام الشرعية، فإن الممارسات العملية تُظهر وجود استغلال وتجاوزات تتطلب تنظيمًا شرعياً دقيقاً لضمان توافق الممارسات مع المفاهيم النظرية، والذي تثبت صدق الفرضية الرابعة للبحث (هناك فجوة بين المعرفة النظرية للأحكام الشرعية المتعلقة بالتقسيط وبين التطبيق العملي).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- الشراء بالتقسيط يعد وسيلة اقتصادية تساعد الأسر في تلبية احتياجاتها الأساسية، لكنه يتسبب في مشكلات مالية، كزيادة الديون وارتفاع التكاليف، وتشير الدراسة إلى أن الأسر التي تلجأ إلى الشراء بالتقسيط بشكل متكرر قد تواجه ضغوطاً مالية على المدى الطويل، مما يؤدي إلى تقليل القدرة على الادخار وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي.
- القرارات الشرائية بالتقسيط أكثر عقلانية بين الأفراد ذوي التحصيل الدراسي العالي والدخل المتوسط إلى المرتفع، بينما الفئات ذات الدخل المنخفض قد تعتمد على التقسيط بشكل أكبر لتلبية احتياجاتها الأساسية، بينما الفئات ذات الدخل المتوسط والمرتفع تلجأ إليه لتلبية احتياجات كمالية أو استثمارية.
- يظهر أن الميل إلى الشراء بالتقسيط يتأثر بعوامل نفسية مثل الرغبة في تحسين مستوى المعيشة، وعوامل اجتماعية مثل تأثير الأقران أو الإعلانات التي تشجع على استسهال الاستهلاك.
- قد يساعد الشراء بالتقسيط في تحفيز الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تنشيط الأسواق المحلية، ولكنه قد يسبب في الوقت نفسه ارتفاعاً في معدلات التضخم إذا لم تُدار السيولة بشكل جيد.
- تُظهر الدراسة أن الالتزام بالضوابط الشرعية في التعاملات المالية بالتقسيط (مثل وضوح الشروط وعدم المغالاة في الأسعار) يساهم في تقليل المشكلات المالية وتحقيق التوازن بين الحاجة والاستهلاك.
- تؤكد الدراسة على أهمية دور المؤسسات المالية الإسلامية في تقديم حلول تمويلية تتماشى مع الشريعة الإسلامية وتساعد الأفراد على تلبية احتياجاتهم دون الوقوع في مشكلات مالية.

ثانياً: التوصيات:

- توعية الأفراد بأهمية التخطيط المالي عند اللجوء للشراء بالتقسيط لتجنب الأعباء المالية، مع التركيز على فهم التكاليف الحقيقية للشراء بالتقسيط وكيفية إدارة الديون.
- تعزيز البرامج التي تشجع على الادخار وتقليل الاستهلاك الكمال، خاصة في الفئات ذات الدخل المحدود، وتقديم بدائل شرعية مثل التعاونيات التي تمكن الأسر من الحصول على السلع دون أعباء تقسيط مرتفعة.
- تعزيز الشراكة بين الهيئات الشرعية والمؤسسات الاقتصادية لتطوير سياسات مالية متوازنة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تشجيع الابتكار في نظام البيع بالتقسيط لتقليل تكاليف السلع وزيادة مرونة الدفع.
- تعزيز السياسات التي تدعم الشفافية وتمنع الممارسات غير العادلة في هذا النوع من البيع.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

- ١- الشريف، فهد بن عبدالله: التوسع في بيع التقسيط واثاره الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد ١٥، العدد: ١، ٢٠٠٩.
- ٢- الحسني، أحمد حسن أحمد: بيع التقسيط بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد، جامعة الأزهر، العدد ٣، ١٩٩٦.
- ٣- الخصري وآخرون، ليلى محمد إبراهيم: الاتجاهات الحديثة في علوم الأسرة (الاقتصاد المنزلي)، دبي: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- ٤- الدكاوي، محمد عبدالعظيم: مبادئ علم الاقتصاد، الامارات: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
- ٥- الزحيلي، وهبة: المعاملات المالية المعاصرة، مج ١، ط ٤، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٧.
- ٦- القرداغي، علي محي الدين: المدخل الى الاقتصاد الاسلامي، ط ٢، بيروت: دار البشائر، ٢٠١٠.
- ٧- الماضي، هناء بنت عبدالرحمن بن حمد: أحكام بيع التقسيط، مجلة الدراسات العربية، جامعة المنية، كلية العلوم، المجلد ٢، العدد ٤٩، يناير ٢٠٢٤.
- ٨- المصري، رفيق يونس: بيع التقسيط تحليل فقهي واقتصادي، بيروت: دار القلم والدار الشامية، ١٩٩٠.
- ٩- المليك، منة مبارك: البيع التقسيط في منظور الفقه والقانون، مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، المجلد ٨، العدد ٣، يناير ٢٠٢٤.
- ١٠- الورداني، نبيلة عبدالحافظ: السلوك الشرائي الاستهلاكي التقسيمي لربات الاسر بمحافظة البحيرة، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد ٣٥، العدد ٢، يونيو ٢٠١٤.
- ١١- بن عبيد، أمينة مدوخي: البيع بالتقسيط والحاجة الاقتصادية اليه، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد ١٨.
- ١٢- ببيومي، ناهد يوسف: سياسة البيع بالتقسيط للسلع المعمرة مع دراسة ميدانية في بعض الوحدات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير في قسم إدارة الأعمال -كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، الإسكندرية: ١٩٧٩.
- ١٣- حميش، عبدالحق: حماية المستهلك من منظور إسلامي، جامعة الشارقة، ٢٠٠٤.
- ١٤- خطاب، أميرة وحيد: الشراء بنظام التقسيط وابعاده الاجتماعية، دراسة ميدانية في مدينة الموصل، جامعة واسط، مجلة كلية التربية، العدد ٥٢، آب ٢٠٢٤.
- ١٥- صديقي، محمد نجاته الله: علم الاقتصاد الاسلامي، ترجمة: عبدالقادر حسين شاشي ورفيق يونس المصري، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٧.
- ١٦- صونية، عابد: ترشيد الاستهلاك الفردي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي وأثره في التنمية المستدامة، بحث في المؤتمر الملتقى الوطني حول: سلوك المستهلك والتنمية المستدامة، جامعة مصطفى اسطنبولي، ٢٠٢٤.
- ١٧- عبدالله ابو وهذان وأحمد نوفل: أحكام بيع التقسيط في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد ٢٦ (٢)، ٢٠١٣.
- ١٨- عكاشة، أحمد خالد: نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الاسلامي، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد ٢١، العدد ١، ٢٠١٣.
- ١٩- علي، عبدالنور فارح: البيع بالتقسيط أحكامه واثاره في الفقه الاسلامي، مصر: دار العلم للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

- 1- Abdullah Abu Wahdan and Ahmed Noufal: Provisions of Installment Sales in Islamic Jurisprudence, An-Najah University Journal for Research, Volume 26 (2), 2013.
- 2- Al-Dakmawi, Muhammad Abdul-Azim: Principles of Economics, Emirates: Al-Falah Library for Publishing and Distribution, 2015.
- 3- Al-Hasani, Ahmed Hassan Ahmed: Installment Sales between Positive Economics and Islamic Economics, Journal of Saleh Abdullah Kamel Center for Economics, Al-Azhar University, Issue 3, 1996.
- 4- Al-Khudari and others, Laila Muhammad Ibrahim: Modern Trends in Family Sciences (Home Economics), Dubai: Dar Al-Qalam for Publishing and Distribution, 1999.
- 5- Al-Madi, Hana bint Abdulrahman bin Hamad: Rulings on Installment Sales, Journal of Arab Studies, University of Minia, Faculty of Science, Volume 2, Issue 49, January 2024.
- 6- Al-Malik, Mona Mubarak: Installment Sales from the Perspective of Jurisprudence and Law, Journal of Usul Al-Sharia for Specialized Research, Volume 8, Issue 3, January 2024.
- 7- Al-Masry, Rafiq Younis: Installment Sales: Jurisprudential and Economic Analysis, Beirut: Dar Al-Qalam and Dar Al-Shamiya, 1990.
- 8- Al-Qardaghi, Ali Muhyiddin: Introduction to Islamic Economics, 2nd ed., Beirut: Dar Al-Bashaer, 2010.
- 9- Al-Sharif, Fahd bin Abdullah: Expansion in Installment Sales and its Economic Effects, Journal of Islamic Economic Studies, Volume 15, Issue: 1, 2009.
- 10- Al-Wardani, Nabila Abdel-Hafiz: Installment Consumer Purchasing Behavior of Housewives in Beheira Governorate, Alexandria Journal of Scientific Exchange, Volume 35, Issue 2, June 2014.
- 11- Al-Zuhaili, Wahba: Contemporary Financial Transactions, Vol. 1, 4th ed., Damascus: Dar Al-Fikr, 2007.
- 12- Bayoumi, Nahed Youssef: Installment sales policy for durable goods with a field study in some economic units in the Arab Republic of Egypt, Master's thesis in the Department of Business Administration - Faculty of Commerce - Alexandria University, Alexandria: 1979.
- 13- Ben Obeid, Amna Madoukhi: Installment Sales and the Economic Need for It, Journal of Al-Zaytouna International University, Issue 18.
- 14- Hamish, Abdul Haq: Consumer Protection from an Islamic Perspective, University of Sharjah, 2004.
- 15- Khattab, Amira Wahid: Purchase by Installment System and its Social Dimensions, a Field Study in the City of Mosul, University of Wasit, Journal of the College of Education, Issue 52, August 2024.
- 16- Okasha, Ahmed Khaled: The Theory of Legal Preference in Islamic Economics, Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, Volume 21, Issue 1, 2013. Ali, Abdel Nour Farah: Installment Sales, Its Rulings and Effects in Islamic Jurisprudence, Egypt: Dar Al-Ilm for Publishing and Distribution, 2022.
- 17- Siddiqi, Muhammad Najatullah: Islamic Economics, Translated by: Abdul Qader Hussein Shashi and Rafiq Younis Al-Masry, Jeddah: King Abdulaziz University, 2007.
- 18- Sonia, Abed: Rationalization of Individual Consumption between Positive Economics and Islamic Economics and its Impact on Sustainable Development, Research in the National Conference on: Consumer Behavior and Sustainable Development, Mustafa Istanbul University 2024.